جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مجلة الرّاسخون
ARRASIKHUN JOURNAL

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلّة الرّاسخون

مجلّة عالميّة محكّمة

ISSN: 2462-2508

Special Issue, May 2026

إصدار خاص - مايو 2026

مجلة الراسخـــون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار الخاص، مايو 2026

أولًا: الدراسات الإسلامية	
البحث	صفحة
1. أسس الضبط عند الإمام ابن مجاهد (دراسة وصفية مقارنة)	24-1
2. الهدايات العقدية في سورة القمر ودورها في إصلاح الفرد والمجتمع (دراسة قرآنية تربوية)	48-25
3. العلل المحتملة لأحاديث النهي عن استعمال أواني الذهب والفضة وأثرها في أحكام استعمال الأواني من المعادن الثمينة غير الذهب والفضة	63-49
4. فقه أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ في الحج (جمعًا ودراسة)	90-64
5. أحوال الأنبياء والمرسلين ما بين الموت إلى البعث من القبور (دراسة عقدية)	124-91
ثانياً: الدراسات اللغوية	
البحث	صفحة
6. المفعول به المضاف والمضاف إليه في الحزب الثامن والخمسين (دراسة نحوية دلالية)	144-125
ثالثاً: الدراسات التربوية والاجتماعية	
البحث	صفحة
7. علاقة المسؤولية الاجتماعية بالالتزام بحقوق الملكية الفكرية عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي: دراسة ميدانية على عينة من طلاب البكالوريوس	188-145

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

نائب مدير هيئة التحرير أول: الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد الفتاح عبد القوي

نائب مدير هيئة التحرير ثانٍ: الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الكريم أحمد مغاوري

سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ دينا فتحي حسين

محكمو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذ المساعد الدكتور/ أشرف علي عبد الحليم علي
- الأستاذ الدكتور/ خالد حمدي عبد الكريم
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد القوي
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سمير سعيد حسين الحصري
- الأستاذ المشارك الدكتور/ السيد سيد أحمد محمد نجم
- الأستاذ المشارك الدكتور/ صلاح عبد التواب سعداوي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد العالي باي زكوب
- الأستاذ المساعد الدكتور/ عبد الغني قمر جاد الله
- الأستاذ المساعد الدكتورة/ عفاف عبده إبراهيم.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم محمد بخيت
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد السيد إبراهيم البساطي
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد رشاد النجار
- الأستاذ المشارك الدكتور/ مهدي عبد العزيز أحمد
- الأستاذ المشارك الدكتور/ نادي قبيصي سرحان

Arrasikhun Journal، Special Issue, May 2026

ISSN: 2462-2508

أسس الضبط عند الإمام ابن مجاهد (دراسة وصفية مقارنة)

د. آمنة بنت جمعة سعيد قحاف

أستاذ القراءات المشارك بقسم القراءات كلية الشريعة والأنظمة – جامعة الطائف

aj.qahaf@tu.edu.sa

الملخص

يتناول هذا البحث أسس الضبط عند الإمام ابن مجاهد دراسةً وصفية تحليلية مقارنة، بهدف الكشف عن الأصول النظرية التي يقوم عليها نظام الضبط في تصور ابن مجاهد، وتجاوز المعالجة الوصفية التاريخية إلى تحليل البنية الفكرية الحاكمة لاختياراته في نقط المصاحف، وتنبع مشكلة البحث من ندرة الدراسات التي تناولت نصوص ابن مجاهد بوصفها نظامًا معرفيًا متكاملاً، إذ انصرفت أغلب الدراسات السابقة إلى الجوانب التطبيقية والإجرائية، دون الوقوف على الأسس النظرية التي تنتظمها. واعتمد البحث على المنهج التحليلي في دراسة نصوص الإمام ابن مجاهد، والمنهج الاستقرائي في جمع النصوص المتعلقة بالنقط والشكل، والمنهج المقارن من خلال موازنة آرائه بأقوال علماء اللغة والضبط، للكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف، وإبراز خصوصية منهجه في هذا العلم. وقد تناول البحث الضبط بوصفه أداة دلالية تؤدي في النص المكتوب وظيفة الإعراب في الكلام المنطوق، كما درس مبدأ الاقتصاد في العلامة، واعتماد ابن مجاهد على تقليل العلامات تجنبًا لإظلام النص، إضافة إلى فلسفة الموضع التي تقوم على تعدد دلالات العلامة الواحدة بحسب موقعها المكاني من الحرف، فضلًا عن مبدأ الدلالة بالعدم الذي يتجلى في ضبط التشديد والتخفيف. وخلصت الدراسة إلى أن الضبط عند ابن مجاهد ليس مجرد تحسين شكلي، بل هو نظام دلالي وظيفي متكامل، يقوم على أصول منهجية دقيقة، أبرزها التكامل بين الضبط والمعنى، والاقتصاد الإجرائي، والتكثيف الإشاري، واعتماد القارئ في فهم العلامة على المعرفة السابقة والسياق، كما كشفت المقارنة بين منهجه ومنهج الخليل بن أحمد وعلماء اللغة عن تمايز واضح؛ إذ يقوم نظام ابن مجاهد على فلسفة الموضع وتعدد وظائف النقطة الواحدة، في حين اتجهت المناهج اللاحقة إلى استقلال الرموز ووضوحها التصويري، مما جعلها أكثر شيوعًا في المصاحف المتأخرة، وتبرز أهمية البحث في تقديم قراءة أعمق لعلم الضبط بوصفه نظامًا دلاليًا لا مجرد أدوات شكلية تكميلية، وربط الجانب التطبيقي بالأصول النظرية الحاكمة له.

ISSN: 2462-2508

Abstract

This research studies the foundations of vocalization and diacritics (*Dhabt*) according to Imam Ibn Mujahid through a descriptive, analytical, and comparative study. It aims to uncover the theoretical foundations underlying Ibn Mujahid's conception of the system of diacritics, moving beyond the historical-descriptive treatment to the analysis of intellectual structure governing his choices in the diacritical marking (*Naqt*) and vowel marking (*Shakl*),of Qur'anic manuscripts (*Masahif*). The research problem stems from the scarcity of studies addressing Ibn Mujahid's texts as an integrated epistemological body, due to the fact that most previous studies have focused on applied and procedural aspects without examining the theoretical foundations organizing them. The study employs t**he analytical methodology** to examine the texts of Imam Ibn Mujahid, t**he inductive methodology** to collect texts related to consonantal pointing (*Naqt*) and vowel marking (*Shakl*), and t**he comparative methodology** by contrasting his views with those of linguists and scholars of *Dhabt* to reveal points of agreement and disagreement, thereby highlighting the distinctiveness of his methodology in this science. The research treats *Dhabt* as a semantic tool that performs the function of grammatical inflection (*I'rab*) in spoken speech within the written text. It also investigates the principle of economy in marking, highlighting Ibn Mujahid's reliance on minimizing signs to avoid cluttering or darkening the text. Additionally, it explores the philosophy of positioning, which depends on the multiple meanings of a single mark based on its spatial placement relative to the letter, as well as the principle of "signification by absence" (*Al-Dalalah bil-'Adam*), which manifests in the marking of gemination (*Tashdid*) and attenuation (*Takhfif*). The study concludes that *Dhabt* according to Ibn Mujahid is not merely an aesthetic or formal enhancement, but rather an integrated functional semantic system based on precise methodological foundations. Most notable among these are the integration between diacritics and meaning, procedural economy, semiotic condensation, and the reader's reliance on prior knowledge and context to interpret the signs. Furthermore, the comparison between his methodology and that of Al-Khalil bin Ahmad and other linguists revealed a clear distinction: Ibn Mujahid's system is based on the philosophy of position and the multi-functionality of a single dot, whereas subsequent methodologies gravitated toward independence of symbols and pictorial clarity, making them more prevalent in later manuscripts. The importance of this research lies in providing a deeper reading of the science of *Dhabt* as a semantic system rather than merely supplementary formal tools, thereby linking the applied aspect to its governing theoretical principles.

المقدمة:

يُعدّ علم ضبط المصحف من العلوم الدقيقة المرتبطة اتصالًا وثيقًا بصيانة النص القرآني أداءً ودلالةً، إذ نشأ في سياق الحاجة إلى رفع اللبس عن الرسم العثماني الذي امتاز بالتجريد، مما أوجب إيجاد وسائل كتابية تعين على تمثيل الأداء الصوتي للنص وتوجيه قراءته. ولم يكن هذا الضبط في مراحله الأولى نظامًا اصطلاحيًا مستقلاً، بل تشكّل تدريجيًا في إطار الممارسة القرائية، متداخلًا مع النقط، ومعتمدًا على فهم القارئ وخبرته.

وفي هذا السياق، يبرز ابن مجاهد بوصفه من أبرز الأعلام الذين قدّموا تصورًا مبكرًا متماسكًا لطبيعة الضبط ووظيفته، حيث تكشف نصوصه في نقط المصاحف عن بناء فكري يقوم على جملة من المبادئ، من أهمها: ارتباط الضبط بالمعنى، واعتماده أداةً لرفع اللبس، وقيامه على مبدأ الاقتصاد في العلامة، فضلًا عن اعتماده نظامًا إشاريًا تتداخل فيه الدلالات الصوتية مع التمثيل الكتابي. وتمثل هذه المبادئ إطارًا نظريًا يمكن من خلاله فهم طبيعة الضبط في مرحلته المبكرة، بعيدًا عن الاقتصار على الوصف الإجرائي أو العرض التاريخي.

وعلى الرغم من حضور علم الضبط في الدراسات القرآنية، فإن معظم المعالجات اتجهت إلى تتبع نشأته وتطوره، أو بيان طرائق تطبيقه، دون الوقوف على فلسفته بوصفها بنية فكرية تفسر اختياراته وحدوده وآلياته. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل فلسفة الضبط عند ابن مجاهد من خلال نصوصه، والكشف عن الأسس التي يقوم عليها نظام النقط في تصوره، مع تفسير تطبيقاته العملية في ضوء هذه الأسس.

وتنبع أهمية هذا التوجه من كونه يتيح قراءة أعمق لعلم الضبط، بوصفه نظامًا دلاليًا لا مجرد أدوات شكلية، كما يسهم في ربط الجانب التطبيقي بالأصول النظرية التي تحكمه، ويكشف عن طبيعة العلاقة بين النص المكتوب والأداء المنطوق في التراث القرآني. كما أن اعتماد المنهج التحليلي في هذه الدراسة يهدف إلى تجاوز العرض الجزئي للنصوص، إلى استنباط البنية الفكرية الكامنة فيها، وربط مفاهيمها الجزئية بإطار نظري متكامل.

وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال رئيس يتمثل في: ما فلسفة الضبط عند ابن مجاهد؟ وكيف تتجلى في بنية نظام النقط وتطبيقاته؟ وذلك من خلال تحليل نصوصه واستقراء دلالاتها، في إطار منهجي يقوم على التحليل النصي والتفسير المفاهيمي.

مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة في أن نصوص ابن مجاهد لم تُدرس بوصفها نظامًا فكريًا متكاملًا في الضبط، بل عُرضت غالبًا على نحو جزئي، دون تحليل بنيتها الداخلية وربط تطبيقاتها بأسسها النظرية.

أسئلة الدراسة:

كيف عرّف ابن مجاهد الشكل والنقط ووظيفتهما؟

ما الأسس الفكرية التي تحكم نظام الضبط عنده؟

كيف عالج الظواهر الصوتية (الإعراب، الهمز، التشديد) في نظام النقط؟

ISSN: 2462-2508

أهداف البحث:

- تحليل نصوص ابن مجاهد بوصفها بناءً نظريًا للضبط.
- الكشف عن فلسفة الضبط في ضوء عباراته.
- ربط التطبيقات الجزئية بالأصول الكلية.
- إبراز خصائص النظام النقطي المبكر.

أهمية البحث:

- تحويل نصوص الضبط من مادة وصفية إلى مادة تحليلية
- إبراز الأسس النظرية لعلم النقط
- خدمة الدراسات القرآنية في بعدها المنهجي

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال تحليل نصوص الإمام ابن مجاهد واستخلاص دلالاتها، كما يوظّف المنهج الاستقرائي في جمع النصوص المتعلقة بالنقط والشكل، ويستعين بالمنهج المقارن من خلال موازنة آراء الإمام ابن مجاهد بأقوال غيره من الأئمة، للكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف، وإبراز خصوصية تصوره في علم الضبط.

الدراسات السابقة:

لم أقف – في حدود ما اطّلعت عليه – على دراسة تناولت فلسفة الضبط عند الإمام ابن مجاهد تناولًا مستقلاً.

هيكل البحث:

يتكون من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة

التمهيد: الإطار المفاهيمي للضبط

أولاً: التعريف بالنقط والضبط، والعلاقة بينهما

ثانياً: تعريف الشكل

ثالثاً: العلاقة بين النقط والشكل

المبحث الأول: أسس الضبط عند ابن مجاهد

المطلب الأول: الضبط بوصفه أداة دلالية

المطلب الثاني: مبدأ الاقتصاد في الضبط

المطلب الثالث: الضبط بوصفه نظامًا إشاريًا

المطلب الرابع: الضبط وعلاقته بالقارئ

المبحث الثاني: التطبيقات العملية لنظام الضبط عند ابن مجاهد

المطلب الأول: ضبط الإعراب ووظيفته الدلالية

المطلب الثاني: ضبط الهمز وآلياته (الساكن والمتحرك)

المطلب الثالث: ضبط التشديد والتخفيف

المطلب الرابع: تمثيل المد والتنوين وتكثيف الدلالة

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات

تمهيد: الإطار المفاهيمي للضبط

يُطلق على علم الضبط، علم النقط، وهو المصطلح الذي استعمله عدد من الأئمة، من أبرزهم الإمام ابن مجاهد، والإمام أبو عمرو الداني، الذي صرّح به في عنوان كتابه "المحكم في نقط المصاحف"، مما يدل على شيوع هذا الاصطلاح في التعبير عن هذا العلم في مراحله المبكرة.

أولاً: التعريف بالنقط والضبط، والعلاقة بينهما

النقط لغة: قال ابن منظور: نقط الحرف ينقطه نقطاً: أعجمه، والاسم النقطة ونقط المصاحف

تنقيطاً فهو نقاط، والنقطة فعلة واحدة[1].

النقط اصطلاحاً: استعمل لفظ النقط ويُراد به معنيين:

نقط الإعراب: وهو ما يعرض للحرف من حركة، أو سكون، أو مدّ، أو شدّ، وغير ذلك[2].

نقط الإعجام: وهو النقط الدال على ذات الحرف وتمييز الحروف المتماثلة في الرسم من بعضها بوضع نقطة تمنع العجمة واللبس[3]، قال الجوهري: العجم: النقط بالسواد، مثل التاء عليه نقطتان، يقال: أعجمت الحروف، والتعجيم مثله، ولا تقل عجمت[4].

تعريف الضبط:

الضبط لغة: لزوم الشيء، وحبسه، يقال: ضبط عليه وضبطه يضبط ضبطاً وضباطة، وضبط الشيء حفظه بالحزم، والرجل ضابط أي: حازم، ويقال: ضبط الكتاب ونحوه أصلح خلله، أو صححه وشكله[5].

والضبط في اصطلاح أهل هذا العلم هو: علم يعرف به ما يدل على عوارض الحروف، من حركة وسكون وشد ومد وغيرها، من حيث وضعها، وتركها، وكيفيتها، ومحلها، ولونها[6].

ومن ذلك نشأت تسمية ناقط المصحف وناسه بالضابط[7].

ثانياً: تعريف الشكل

الشكل لغة: قال أبو حاتم: شكلت الكتاب أشكله، فهو مشكول، إذا قيدته بالإعراب[8].

الشكل اصطلاحاً: علامات مخصوصة تلحق الحرف للدلالة على الحركة بهدف إزالة الإشكال واللبس[9]

ثالثاً: العلاقة بين النقط والشكل

وبناء على ما سبق يمكن القول إن الضبط والشكل والنقط ألفاظ مترادفة، ولكن إطلاق الضبط والشكل على النقط حقيقة- إذ الجميع شكل وضبط- وأما إطلاق النقط على الشكل والضبط فمجاز؛ لأن النقط في الحقيقة هو الشكل المدور الصغير الجزم[10] فيشتركان في وظيفة واحدة، وهي ضبط الحرف، وبيان هيئته وما يطرأ عليه من حركة أو سكون أو تشديد أو مدّ، وعلى هذا فالنقط مصطلح مشترك يطلق على الضبط والشكل، وعلى الإعجام الدال على ذات الحرف، وكلها تؤدي إلى معنى واحد، وهو رفع اللبس عن الكلمة[11].

وقد صرّح الإمام ابن مجاهد بذلك بقوله: «الشكل والنقط شيء واحد»، غير أنه أشار إلى فرق من جهة الإدراك، حيث يكون الشكل أسرع فهمًا عند القارئ؛ لاختلاف صوره وتنوع علاماته، في حين

(1) ينظر: لسان العرب (7/ 417)

(2) ينظر: الطراز في شرح ضبط الخرّاز (ص:33)

(3) ينظر: تاريخ الأدب (ص: 88)

(4) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية (5/ 710)

(5) ينظر: لسان العرب (7/ 340)، القاموس المحيط (675).

(6) ينظر: الطراز (ص: 9)، دليل الحيران (ص: 418)، سمير الطالبين، للضباع (ص: 163).

(7) ينظر: مختصر التبيين (2/ 41).

(8) ينظر: تهذيب اللغة (25/10)

(9) ينظر: سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين (ص: 79)

(10) ينظر: حلة الأعيان لوحة (16/ ب).

(11) ينظر: دليل الحيران (ص: 418).

تتشابه صورة النقط في أصلها، وإن اختلفت دلالاتها فقال: «... غير أن فهم القارئ يسرع إلى الشكل أقرب مما يسرع إلى النقط لاختلاف صورة الشكل واتفاق صورة النقط إذ كان النقط كله مدورا فيه الضم والكسر والفتح والهمز والتشديد بعلامات مختلفة» [1]

كما يشير أبو داود السجستاني إلى أن النقط أقدم من الشكل من حيث الاستعمال، وإن كانا جميعًا نظامين اصطلاحيين نشآ معًا، إلا أن النقط سبق في التطبيق، ويذكر أن الشكل في الكتب قد اشتهر منذ زمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي يُنسب إليه وضعه، وأن الشكل في المصحف يُعدّ أسرع إلى فهم المبتدئ، لما يتسم به من وضوح في العلامة. [2]

وبعد شيوع استعمال نقط الإعراب والإعجام في المصاحف والرسائل والمكاتيب وغيرها، وكان لا يميز بينها إلا باللون ، وجد الكتاب عقبات في ضبط الكلمات من حيث إن النقط جميعه كان مدوراً، ويحتاج فيه الناسخ إلى قلمين ومدادين بلونين: أحدهما أسود أو أكحل، وثانيهما أحمر، إضافة إلى احتمال التباسها بنقاط الإعجام بعد الكتابة، فاهتدى الخليل بن أحمد (ت: 170هـ) إلى سبيل يذلل فيه على النساخ تلك العقبات، ولا يلزمهم معه تعدد المحابر والأقلام، فعمل على تطوير نقط أبي الأسود بتخصيص كل حركة بعلامة معينة، لا ينصرف الذهن إلا لها- لا كما في النقط المدور- إذ جعلها مأخوذة من صور الحروف فالضمة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف؛ لئلا تلتبس بالواو، والكسرة ياء تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف. وبهذه الطريقة أمكن للكاتب الجمع بين الكتابة والإعجام والشكل بمداد واحد.

واستعمل العلماء شكل الخليل: "الشكل المستطيل" أو "النقط المطول" في كتبهم لضبط الألفاظ والشعر واللغة وغيرها دون القرآن، وظلوا على ذلك زمناً طويلاً وهم لا يجرؤون على استعماله في ضبط المصاحف، اتباعاً للسلف، واتقاء لتهمة الإحداث في الدين، وكانوا يسمون ضبط الخليل "شكل الشعر"، وكل ذلك صيانة للقرآن أن يلحقه التبديل، أو يتعاوره التغيير[3].

وقد اختار الإمام أبو عمرو الداني نقط أبي الأسود في نقط المصاحف، واختار أبو داود نقط الخليل في الأجزاء والألواح ولم يمنعه في الأمهات؛ لأنه أبين وأوضح من النقط المدور، ثم أجاز أبو داود استعماله عموماً في المصاحف فقال: "واتباع الخليل وسيبويه في الشكل المأخوذ من الحروف التي يضبط الناس اليوم في الظروف والأخبار والشعر، وجعل الشدة على صورة الشين حسن أيضاً غير ممنوع في المصحف؛ لفشو ذلك أيضاً واستعماله قديماً، وإقرار الناس ذلك ورضاهم به، وتركهم إنكاره"[4].

(1) ينظر: المحكم (ص:23)

(2) ينظر: أصول الضبط وكيفيته على وجه الاختصار (ص: 4)

(3) ينظر: المحكم (ص:71- 72)، دليل الحيران (ص: 419)، الطراز، قسم الدراسة (ص: 59- 61)، علم الكتابة العربية (ص: 81).

(4) ينظر: أصول الضبط (ص: 55).

ISSN: 2462-2508

قال المقرئ ميمون الفخار (ت: 816هـ):

وذا الذي يعزى إلى الخليل ... أسرع للإفهام في التأويل

لأنه مختلف في الصورة ... ليس كذاك النقط خذ تفسيره[1].

وقد عمت طريقة الخليل، وارتضاها المسلمون في كتابة المصاحف وسائر العلوم، وأدخل عليه العلماء بعض التحسينات حتى استقر بها الحال إلى الوضع المعروف حالياً، وما زال باب التحسين مشرعاً فيما يخص علامات ضبط المصحف؛ بعد اجتماع أهل العلم والاختصاص، والرجوع إلى ما له أصل عند العلماء؛ لأنه من العلوم الاجتهادية في أصله وتطوره [2].

المبحث الأول: أسس الضبط عند ابن مجاهد

المطلب الأول: الضبط بوصفه أداة دلالية لفهم المعنى

ينطلق ابن مجاهد من تقرير مبدئي يجعل الضبط عنصرًا أساسًا في فهم النص، وذلك في قوله: «الشكل سمة للكتاب كما أن الإعراب سمة لكلام اللسان، ولولا الشكل لم تُعرف معاني الكتاب كما لولا الإعراب لم تُعرف معاني الكلام» [3].

وتكشف هذه العبارة عن تماثل وظيفي بين الضبط والإعراب، إذ يُسند إلى الضبط في الكتابة ما يُسند إلى الإعراب في النطق، وهو بيان المعنى وتحديد وجه الدلالة.

ويترتب على هذا التصور أن الضبط ليس مجرد أداة تكميلية، بل هو مكوّن دلالي لازم، تتوقف عليه سلامة الفهم، خاصة في النص القرآني الذي يحتمل –في عدم وجود العلامة– أوجهًا متعددة.

كما أن قوله:« الشكل لما أشكل» دلَّ على أن وظيفة الضبط تنحصر في رفع اللبس، مما يؤكد طبيعته الوظيفية المرتبطة بالسياق الدلالي، وبناءً على ذلك فإن الضبط عند ابن مجاهد يُفهم بوصفه: أداة تفسيرية تُوجّه المعنى، لا مجرد وسيلة لتمثيل الصوت.

المطلب الثاني: مبدأ الاقتصاد في الضبط

يؤسس ابن مجاهد لنظام يقوم على تقليل العلامات دون الإخلال بالدلالة، كما في قوله: «ليس على كل حرف يقع الشكل، إنما يقع على ما إذا لم يُشكل التبس [4]»، وقوله: «ولو شُكِّل الحرف من أوله إلى آخره... لأظلم ولم تكن فائدة إذ كان بعضه يؤدي عن بعض»

ويكشف هذان النصان عن وعي دقيق بأن الإفراط في العلامات يؤدي إلى إظلام النص وإضعاف وضوحه، وأن الكلمة تمتلك بنية داخلية متكاملة تجعل بعض عناصرها يغني عن بعض.

كما يدل قوله « بعضه يؤدي عن بعض » على أن النظام لا يعتمد على التراكم الكمي للعلامات، بل على: التكامل الدلالي بين أجزاء الكلمة، ومن ثمّ، فإن الاقتصاد في الضبط عند ابن مجاهد: اختيار

(1) ينظر: الدرة الجلية (ص: 27).

(2) لمزيد من الفائدة ينظر: توحيد الرسم والضبط في طباعة المصاحف، (ص: 181)، وما بعدها.

(3) ينظر: المحكم (ص:23)

(4) ينظر: المحكم (ص:210)

منهجي يوازن بين الإيضاح والاختصار.

المطلب الثالث: الضبط بوصفه نظامًا إشاريًا

يتسم نظام الضبط عند ابن مجاهد بطابع إشاري واضح، يعتمد على العلاقة بين وجود العلامة وغيابها، كما يتجلى في تمثيل التشديد والتخفيف، حيث يقول: «فكان خلوها من النقطة دليلًا على أنها مخففة، وكان طرحك لها دليلًا على تشديدها »[1] ويكشف هذا النص عن اعتماد الضبط على الدلالة الثنائية (وجود/غياب)، بحيث لا تُفهم العلامة بذاتها، بل في مقابل غيابها، وهو ما يجعل النظام قائمًا على المقارنة النسبية.

كما يؤكد هذا الطابع قوله: «...ليس على كل حرف يقع الشكل» إذ يدل على أن غياب العلامة في غير موضع اللبس يُعد جزءًا من النظام، لا نقصًا فيه.

ومن جهة أخرى، فإن قوله: «الشكل والنقط شيء واحد» يشير إلى أن العلامة لم تكن قد استقلت بوظيفة رمزية محددة، بل كانت تؤدي وظائف متعددة بحسب السياق، وعليه، فإن الضبط عند ابن مجاهد:

نظام إشاري يقوم على الدلالة النسبية، ويعتمد على السياق والمعرفة السابقة، لا على الترميز المستقل.

المطلب الرابع: الضبط نظام اصطلاحي يعتمد على القارئ

يرى الإمام ابن مجاهد أن النقط والشكل في حقيقتهما شيء واحد، وإن اختلف التعبير عنهما؛ إذ يقول: «الشكل والنقط شيء واحد غير أن فهم القارئ يسرع إلى الشكل أقرب مما يسرع إلى النقط[2] »

ويُفهم من هذا النص أن الاختلاف بين المصطلحين ليس اختلافًا في الحقيقة، بل في طريقة الإدراك والاصطلاح؛ فالشكل والنقط يؤديان وظيفة واحدة، وهي ضبط الحرف وبيان كيفية قراءته، غير أن العلامات الشكلية أوضح للقارئ وأسرع في الفهم.

ويؤكد ذلك بقوله: «لا يقدر أحد على القراءة في مصحف منقوط إذا لم يكن عنده علم بالنقط»، مما يدل على أن هذا النظام – سواء سُمّي نقطًا أو شكلًا – لا يُفهم بذاته، بل يحتاج إلى معرفة سابقة بأصوله.

كما يشير إلى سعة هذا العلم بقوله: «وفي النقط علم كبير واختلاف بين أهله»، وهو ما يدل على أن النقط (والشكل تبعًا له) ليس مجرد علامات بسيطة، بل علم قائم له قواعده وتفصيلاته، وعليه، فإن توحيد ابن مجاهد بين النقط والشكل يكشف عن نظرته إلى الضبط بوصفه نظامًا واحدًا متكاملًا، تتعدد تسمياته، وتتحد وظيفته، ولا تكتمل دلالته إلا بفهم القارئ له.

المبحث الثاني: التطبيقات العملية لنظام الضبط عند ابن مجاهد

المطلب الأول: ضبط الإعراب ووظيفته الدلالية

أولا: منهج ضبط الإعراب عند ابن مجاهد:

قال أبو بكر بن مجاهد في كتابه في النقط الشكل

(1) ينظر: المحكم (ص:211)

(2) ينظر: المحكم (ص:23)

سمة للكتاب كما أن الإعراب سمة لكلام اللسان ولولا الشكل لم تعرف معاني الكتاب كما لولا الإعراب لم تعرف معاني الكلام والشكل لما أشكل وليس على كل حرف يقع الشكل إنما يقع على ما إذا لم يشكل التبس ولو شكل الحرف من أوله إلى آخره أعني الكلمة لأظلم ولم تكن فائدة إذ كان بعضه يؤدي عن بعض، والشكل والنقط شيء واحد غير أن فهم القارئ يسرع إلى الشكل أقرب مما يسرع إلى النقط لاختلاف صورة الشكل واتفاق صورة النقط إذ كان النقط كله مدورا فيه الضم والكسر والفتح والهمز والتشديد بعلامات مختلفة وذلك عامته مجتمع في النقط غير أنه يحتاج أن يكون الناظر فيه قد عرف أصوله ففي النقط الإعراب وهو الرفع والنصب والخفض وفيه علامات الممدود والمهموز والتشديد في الموضع الذي يجوز أن يكون مخففا والتخفيف في الموضع الذي يجوز أن يكون مشددا.

ثم ذكر أصولا من النقط ثم قال ففي نقط المصاحف المدور الرفع والنصب والخفض والتشديد والتنوين والمد والقصر ولولا أن ذلك كله فيه ما كان له معنى، قال وقد كان بعض من يحب أن يزيد في بيان النقط ممن يستعمل المصحف لنفسه ينقط الرفع والخفض والنصب بالحمرة وينقط الهمز مجردا بالخضرة وينقط المشدد بالصفرة كل ذلك بقلم مدور وهذا أسرع إلى فهم القارئ من النقط بلون واحد بقلم مدور قال وفي النقط علم كبير واختلاف بين اهله ولا يقدر احد على القراءة في مصحف منقوط إذا لم يكن عنده علم بالنقط بل لا ينتفع به إن لم يعلمه.

قال ابن مجاهد ليس يقع الشكل على كل حرف إنما يقع على ما إذا لم يشكل التبس قال ولو شكل الحرف من أوله إلى آخره أعني الكلمة لاظلم الكتاب ولم تكن فائدة إذ كان بعضه يؤدي عن بعض[1].

قال ابن مجاهد في نقط المصاحف المدور الرفع والنصب والخفض والتشديد والتنوين والمد والقصر ولولا أن ذلك كله فيه ما كان له معنى قال والساكن من الحروف لا ينقط في المصحف نحو: (كل من عليها فان) (كل يوم هو في شأن) لا يطرح على ألف (فان) شيء وتنقط الألف التي في (شأن)؛ لأنها هي الهمزة[2].

ويتضح من نصوص ابن مجاهد أن الإعراب يُعدّ جزءًا أساسيًا من نظام الضبط، حيث جعله داخل النقط نفسه، كما في قوله: «ففي النقط الإعراب وهو الرفع والنصب والخفض » وهذا يدل على أن الضبط عنده لا يقتصر على بيان كيفية النطق، بل يتجاوز ذلك إلى بيان المعنى من خلال تحديد الوظيفة النحوية للكلمة.

كما يؤكد قوله«: الشكل سمة للكتاب كما أن الإعراب سمة لكلام اللسان » أن الضبط يقوم بدور مماثل للإعراب في الكلام المنطوق، أي أنه وسيلة لفهم المعنى وتوجيهه، وهذا يعني أن القارئ لا يعتمد على الصوت فقط، بل يحتاج إلى العلامة لفهم المراد

(1) ينظر: المحكم (ص:210) ، وقال ابو عمرو جميع ما أورده ابن مجاهد في هذا الباب صحيح بين لطيف حسن وبالله التوفيق (ص: 23 – 24).

(2) ينظر: المحكم (ص:211).

من النص.

غير أن ابن مجاهد لا يفصل بين الإعراب وغيره من الظواهر، بل يدمجها جميعًا داخل نظام النقط، بحيث قد تؤدي العلامة الواحدة أكثر من وظيفة في الوقت نفسه. وهذا يجعل النظام لديه: مختصرًا في علاماته؛ لكنه يحتاج إلى فهم وخبرة من القارئ.

ثانيا: منهج ضبط الإعراب عند علماء اللغة:

إن النقط لما كان صورة واحدة احتيج فيها إلى شيئين: أحدهما: أن يكون لونه غير لون المنقوط، والثاني: اختلاف وضعها حتى تدل على الرفع والنصب والجر وغير ذلك، قال أبو بكر[1]: وأنا أذكر ما حكاه اليزيدي[2]، عن أبي عمرو بن العلاء[3]، فإن أحوج ذلك إلى زيادةِ بيان زدت، وإن غادر شيئا ذكرته، إن شاء الله[4].

قال اليزيدي: إذا كان الحرف مرفوعا نقطته قدامه، وإذا كان نصبا ففوقه، وإذا كان خفضا فتحته، تفعل بكل حرف يجيء، تعطيه حصته من الإعراب إلا ما يستدل بغيره عليه فتتركه للإيجاز. وقال: إنما النقط على الإيجاز، ولو أنهم تتبعوا كل ما ينبغي أن ينقط عليه فنقطوه لفسد المصحف، لو نقطوا: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ﴾ [البقرة ٢٦٥]: فوق الكاف والميم والثاء فسد، ولكنهم استغنوا بنصبة[5] الميم فعرفت، والإيجاز في النقط أحسن[6]، فإذا جاء شيء يستدل بغيره عليه ترك للإيجاز، إذا جاء مثل: ﴿قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران ١٦٩]، فإنك تنقط على القاف رفعة[7]، ولا تنقط على التاء؛ لأن الرفعة على القاف تدل على أنها (قُتِلُوا) إلا أن يجيء ﴿وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾﴾ [الأحزاب ٦١] مثقلة، فلا بد من

(1) أبو بكر: هو مؤلف الكتاب محمد بن السري السراج، رحمه الله.

(2) يحيى بن المبارك بن المغيرة، أبو محمد البصري، صاحب أبي عمرو بن العلاء، وسكن بغداد، وكان اليزيدي ثقة، وكان أحد القراء الفصحاء، وكان قد أخذ علم العربية عن أبي عمرو بن العلاء، والخليل ابن أحمد، ومن كان في زمانهما، وله عدد من الكتب، منها كتاب في النقط والشكل، توفي سنة ٢٠٢هـ (ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص: ٦١-٦٥، وإنباه الرواة ٤/ ٣١-٣٩).

(3) أبو عمرو بن العلاء، اختلف في اسمه، فقيل اسمه زبان، وقيل غير ذلك، إمام أهل البصرة في زمانه في اللغة والنحو والقراءة، وهو أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٥٤هـ (ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص: ٣٥-٤٠، وإنباه الرواة ٤/ ١٣١-١٣٩).

(4) لم يشتهر لأبي عمرو بن العلاء كتاب في النقط والشكل، ولم ينقل عنه الداني أي قول يتعلق بالنقط في كتابه المحكم، وقد ذكر الداني في المحكم (ص ٩) أن الخليل بن أحمد هو أول من صنف النقط في كتاب، وذكر أن لليزيدي كتابا في النقط، ولابنه أبي عبد الرحمن عبد الله أيضا، ولا شك في صدق ما قاله اليزيدي من أخذه النقط عن أبي عمرو بن العلاء، فهو شيخه في القراءة واللغة، ولعله أخذ النقط عنه مشافهة وعملا، ثم دونه في كتابه، والمشهور أن النقط من اختراع أبي الأسود الدؤلي، أخذه عنه تلامذته، مثل نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر (ينظر: المحكم ص: ٦)، وأخذه عنهما أبو عمرو بن العلاء، فهما من أشهر شيوخه في القراءة من أهل البصرة (ينظر: معرفة القراء ١/ ٢٢٥، غاية النهاية ١/ ٢٨٩).

(5) يريد بالنصبة: الفتحة.

(6) كان ذلك في القرون الأولى، ثم أوجب العلماء استعمال النقط والشكل كاملا في المصحف بعد ذلك، نقل الداني في المحكم (ص ٢١٠) عن ابن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ) قوله: "ليس يقع الشكل على كل حرف، إنما يقع على ما إذا لم يشكل التبس"، ونقل عن ابن المنادي (ت ٣٣٤هـ) قوله: "النقط والشكل إنما جعلا للضرورات المشكلات يسرا، لا أن ينقط كل حرف من الكلمة سكن أو تحرك". لكن الداني قال (ص: ٥٦): "وإذا كان سبب نقط المصاحف تصحيح القراءة وتحقيق ألفاظ التلاوة... فسبيل كل حرف أن يوفى حقه بالنقط".

(7) يريد بالرفعة: الضمة.

التشـديد، لئلا تختلط بـــ (فُعِلُوا) الحقيقية[1]، وما جاءك مما يشبه هذا فعلى ما ذكرت لك[2].

وعند المقارنة، نجد أن مسـألة "نقط الإعراب" من أدق المباحث التي تناولها علماء العربية الأوائل لتأمين القراءة الصحيحة للنص القرآني ومنع اللبس فيه، وقد برز في هذا السـياق اتجاهان رئيسـان: أحدهما يمثله الإمام ابن مجاهد، والآخر يمثله علماء اللغة الأوائل (كـأبي عمرو بن العلاء واليزيـدي). ومن خلال اسـتقراء المصـادر، يمكن عقد المقارنة بين المنهجين على النحو الآتي:

أولاً: منهج ابن مجاهد:

يقوم على أن وظيفة النقط والشـكل واحدة، وهي إزالة الإشـكال؛ فالإعراب للسـان، والشـكل للعين. ويعتمد نظامًا موحّدًا من النقط يشـمل الظواهر الصـوتية والنحوية معًا (الإعراب، الهمز، المد، التشـديد)، وقد أشـار إلى أن بعض القراء فضـلوا اسـتخدام الألوان لتمييز هذه الوظائف؛ كالحمرة للإعراب، والخضـرة للهمز، والصـفرة للتشـديد، لتسهيل الفهم على القارئ.

مزاياه:

الشـمول فيركز المنهج على المواضـع التي يقع فيها اللبس فقط (ما أشـكل)، مع الاختصـار، والوضـوح اللوني باستخدام الألوان (عند من استعملها) يسرّع فهم القـارئ للفرق بين الإعراب والظواهر الأخرى.

مآخذه: يحتاج إلى معرفة مسـبقة بقواعد النقط، وقد يورث دمج الوظائف شـيئًا من الغموض دون تمييز لوني.

ثانياً: منهج اللغويين:

قام منهج اللغويين على فلسـفة مكانية دقيقة، تربط بين موقع النقطة ونوع الحركة الإعرابية، مع اعتماد "الإيجاز" كأصل أصيل في الضبط.

آلية الضبط عندهم: تعتمد طريقتهم على "الجهات"؛ فإذا كان الحرف مرفوعاً نُقطت النقطة أمامه، وإذا كان منصوباً فـ فوقه، وإذا كان مخفوضاً فـتحته، ويطبق هذا على كل حرف يقتضـي إعراباً، ما لم يوجد دليل يغني عن النقط.

مزاياه:

وضـوح دلالي قائم على المكان، واقتصـاد ذكي في العلامات مع اعتماد الاستدلال السياقي، فيكتفون بنقطة واحدة لتدل على بنية الكلمة كاملة، مثل نقط القاف بالرفع في (قُتلوا) للاسـتدلال على أنها مبنية للمجهول، دون الحاجة لنقط التاء.

مآخذه:

مخاطرة اللبس عند التشـابه: قد يؤدي الإيجاز المفرط إلى إشـكال في بعض الصـيغ الصـرفية، مما يضـطرهم لكسر قاعدة الإيجاز والعودة للضبط التفصيلي، كما في التفريق بين (قُتلوا) و(قُتّلوا) بالتشـديد لئلا يختلط البناء للمجهول الحقيقي بغيره، واعتماده على القياس حيث يتطلب من القارئ قدرة عالية على القياس والاستنباط (الاستدلال بغير المنقوط على المنقوط)، وهو ما قد لا يتوفر لكل القراء.

(1) يريد بقوله: (بـــ فُعِلُوا): قُتِلُوا، بضم القاف وكسر التاء من غير تشديد.

(2) ينظر: كتاب المصاحف (٢/ ٥٣٢)، المحكم (ص: ٢١١).

الخلاصة:

يكمن الفرق الأساسي في أن ابن مجاهد يميل إلى نظام "تكامل العلامة" مع إمكانية التمييز بالألوان، ويرى أن النقط والشكل شيء واحد وظيفياً، بينما يركز علماء اللغة على نظام "توزيع الجهة" (المكان) والاعتماد المكثف على "الإيجاز الاستدلالي"، حيث تعمل العلامة الواحدة كمفتاح لفهم بنية الكلمة بالكامل دون الحاجة لتكرار النقط على كل الحروف، وكلا المنهجين اتفقا على على تجنّب كثرة النقط صيانةً لهيئة المصحف.

المطلب الثاني: ضبط الهمز وآلياته (الساكن والمتحرك)

أولا التعريف بالهمز:

الهَمْزُ مصدر للفعل هَمَزَ، ويأتي بِعِدَّةِ معانٍ، منها: العَصْر والضرب والنخْس والدفع والضغط، ومنه الهمز في الكلام؛ لأنه يضغط، ومنه الهَمَّاز والهُّمزة وهو العَيَّاب في الغَيْب، كما في قوله تعالى: ﴿هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾﴾ [القلم: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ﴿١﴾﴾ [الهمزة: ١]

وكل شيء دفعته، فقد هَمَزْته، يقال: قوسٌ همزى: شديدة الدفع للسهم، وسُميت الهمزة؛ لأنها تهمز فتَهتُّ فتنهزُ عن مخرجها[1]، ولاحتياجها عند النطق بها إلى ضغط الصوت ودفعه بكلفة؛ ليخرج من أقصى الحلق.

قال الرجراجي (899هـ): «وأمَّا حقيقة الهمز في الاصطلاح فيدلُّ على معنيين، فيطلق ويراد به: المصدر، فيقال: همزتُ الحرفَ أَهْمُزُه هَمْزًا، ويراد به: جمع هَمزة، فيقول في المفرد هَمزة، وتقول في الجمع هَمْز بإسقاط التاء، وهو اسم جنس»[2].

ويُعَبَّر عن الهمزة بالألف المهموزة؛ لأنها لا تقوم بنفسها ولا صورة لها، فلذا تكتب مع الضمة واواً، ومع الكسرة ياءً، ومع الفتحة ألفاً، وبسبب هذا أنكر بعض العلماء حرفية الهمزة؛ كالفراء (ت: 207هـ)، وثعلب (ت: 291هـ) والأزهري (ت: 370هـ)، وذهبوا إلى أن عدد حروف العربية ثمانية وعشرون حرفاً، وجمهور العلماء من اللغويين والنحويين كالخليل بن أحمد، وسيبويه (ت: 180هـ) على أنها حرف قائم بذاته، وحروف الهجاء عندهم تسعة وعشرون.

والهمزة أثقل الحروف، لا خلاف في ذلك بين النحاة والقراء؛ لبعد مخرجها -كما تقدم- واجتماع صفتين فيها من صفات القوة: وهما الجهر والشدة، ولهذا اعتورت عليها أنواع التخفيف، من قلب وحذف ونقل وتسهيل بين بين[3].

قال السمين الحلبي (ت: 756هـ): «وسُمي ما يفعله أهل اللسان بالهمزة تسهيلاً؛ لوجود الخفة في ذلك، وذلك لأن الهمزة حرف جَلْدٌ على اللسان، في النطق به مشقة؛ لبعد مخرجه، ولأنه كالسَّعلة، والناطق به

(1) ينظر: مقاييس اللغة (6/ 65)، لسان العرب (5/ 427)، القاموس المحيط (ص: 529).

(2) ينظر: حُلَّةُ الأعيان: لوحة (106/ ب- 107/ أ).

(3) ينظر: الكِتاب (3/ 541)، (4/ 102)، سر صناعة الإعراب (1/ 55)، الرعاية (44، 56)، المحكم (144)، العقد النضيد، (2/ 712)، تاج العروس (1/ 125)، الهمز وأخواتها بين القراء واللغويين، ، مجلة آفاق الثقافة والتراث (105)

كالمتهوع[1]؛ ولأن فيه نبرة ليست في غيره، فتُوصَّل إلى خفة النطق بالتسهيل المذكور، كما تُسهَّل الطريق الشاقة»[2].

قال أبو عمرو الداني في الأرجوزة المنبهة:

والهمزُ فيه كُلفةٌ وتعبُ

لأنه حرفٌ شديدٌ صعبُ

يُخرجه الناطق باجتهادِ

من صدره وقوة اعتمادِ

يعيبه الكلفةُ والتنطُّعُ

إذ هو كالسَّعلةِ والتهوُّعُ

لذاك فيه النقلُ والتسهيلُ

بالجعل بين بين والتبديلُ[3].

والحقُّ أنَّ للهمز وجهين: التحقيق والتخفيف – استناداً على اللغة المنطوقة لا المكتوبة– فهو ليس صوتاً واحداً، وإنما صوتان أصلان: صامت وصائت[4]، نطق بهما العرب، قبل أن يجيء الخط ويمثلهما الرسم.... وحين جاء الخط مثلهما الرسم جميعاً بصورة واحدة في أول الأمر، وهي الألف، ثم فُرِّق بينهما في الرسم تبعاً للفرق بينهما في النطق[5].

وللهمز عند القرَّاء سبعة أحكام: التحقيق، والتسهيل بين بين، والبدل بالألف، والبدل باليا، والبدل بالواو، والنقل، والإسقاط، بيد أن التحقيق هو الأصل من أحكامه.

ثانيا: الهمز عند ابن مجاهد:

قال الإمام ابن مجاهد: «والساكن من الحروف لا ينقط في المصحف نحو كل من عليها فإن كل يوم هو في شأن لا يطرح على ألف فإن شيء وتنقط الالف التي في شأن لأنها هي الهمزة[6]»

قال ابن مجاهد: «الممدود من الهمز تطرح النقطة فيه على يسار الألف، وهو وجهها كقوله: ولو ءامن والمقصور: تطرح النقطة فيه على يمين الالف كقوله: ام امنتم، قال: وإذا كانت الهمزة ممدودة في آخر حرف مثل والسماء بناء، وما أشبه ذلك طرحت الهمزة على يسار الألف غير مقيدة، والنقطة الثانية العليا التي في بناء هي التنوين والأولى هي الهمزة، واستغنت بطرحك إياها في أعلى الألف عن النصب إذ كان الرفع قدام الألف قريبا من أسفلها مثل وغيض الماء والمخفوض في أسفلها مثل يعصمني من الماء فنابت النقطة عن الإعراب والهمزة جميعا[7]»

يُعدّ الهمز من أكثر الظواهر التي اعتنى بها ابن مجاهد في نظام الضبط، ويتضح من نصوصه أنه لم يعتمد رمزًا ثابتًا له، بل اعتمد على موضع النقطة في تمييز أنواع، فهو يجعل النقطة على يسار الألف للدلالة على الهمز الممدود، وعلى يمينها للمقصور، وقد يضيف نقطة أخرى للدلالة على الحركة أو التنوين.

(1) أي: التكلّف. ينظر: لسان العرب (8/ 377)، [مادة هوع].

(2) العقد النضيد، بتصرف يسير (2/ 716).

(3) ينظر: الأرجوزة المنبهة (ص:66)

(4) تُقَسَّم الأصوات في الدراسات الصوتية الحديثة إلى: صامت وصائت، فالصائت هو الحركات وحروف المد، ما عداها صامت، واصطلح لها بعض سلف العلماء بالأحرف الذائبة والجامدة، فالذائبة هي حروف المد واللين. للاستزادة ينظر: أهمية علم الأصوات اللغوية في دراسة علم التجويد (ص: 87) ، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات (ص: 101).

(5) تحصيل الهمزتين، قسم الدراسة (30-31)، بتصرف.

(6) ينظر: المحكم (ص:210)

(7) ينظر: المحكم (ص:230)

وهذا يدل على أن الضـــبط عنده يقوم على: الموقع المكاني للعلامة، والسياق الذي ترد فيه.

وليس على شكل مستقل لكل ظاهرة؛ غير أن هذا الأسلوب – على دقته – يجعل فهم الضبط متوقفًا على معرفة القارئ، إذ إن العلامة نفسها.

ثالثا: الهمز عند علماء اللغة:

لم يكن هناك هيئة للهمزة موضـــوعة في المصـــاحف القديمة، بل محلُّها خالٍ، قال ميمون الفخار: لَيْسَ بها شـــكلٌ يُرَى أو نَقْطُ ... كَذَا أَتَانَا في القَديم الخَطُّ[1].

فاجتهد الســـلف في وضـــع علامة تدلُّ على طريقة النطق بالهمزة، فاستعملوا النقطة الصفراء للمحقَّقة في المصاحف في مرحلة النقط المدوَّر، والنقطة الحمراء للمسهَّلة.

وإنما جُعِلَ نُقَّاطُ المصـــاحف هيئة الهمزة نقطةً كنَقْط الحركة؛ لأنهم رأوها في الغالب مفتقرةً إلى صـــورة، فصـــارت كالحركات التي لا تفارق الحروف، وينبغي التنبُّه إلى كونهم جعلوا الهمزة نقطة أكبر في القَدْر من نقط الإعجام؛ لأنها تدلُّ على حرف، بل كادت أن تكون هي الحرف نفسه.

وجاءت بعد ذلك مرحلة النقط المطوَّل، فوضـــع الخليل بن أحمد علامة للهمزة بدلاً من النقطة الصفراء، وهي صورة عين لطيفة بلا عراقة، أي: عين غير كاملة، إذ لم يبقَ منها إلا رأسها[2].

والعمل الآن في المصاحف على تصويرها رأس عين صغيرة «ء» إن كانت محققة في جميع المصاحف، إلا في المصـــحف الجزائري (طبعة المطبعة الثعالبية) فقد صُوِّرت فيه «ع» صغيرة كاملة.

أما إن كانت مخففة بالتســـهيل أو بالإبدال حرفاً محركاً، فالعمل على تصويرها نقطاً مدوراً هكذا (٠) دون ما خُفِّف منها بالإســـقاط، أو بالنقل، أو بالإبدال حرف مد[3].

وأمَّا موضـــعها فقد أجمع أئمة القراءة وعلماء العربية على أنَّ موضع الهمزة يُمتحن بالعين، فحيثما استقرت العَيْنُ فهو موضع الهمزة، فتقول في سوء: سوع، وفي شـــاطئ: شـــاطع، وهكذا اطراداً؛ وخُصَّـــت العين بالامتحان لخفتها وقرب تناولها، وللتناســـب الوكيد بينها وبين الهمزة حيث يشتركان صفة ومخرجاً[4].

وعند المقارنة، نجد تعدّد مناهج العلماء الأوائل في ضبط الهمزة وتصويرها في المصحف الشريف، وبرز في هذا السياق اتجاهان رئيسان: الأول يمثله الإمام ابن مجاهد الذي اعتمد على "الموقع المكاني" للعلامة، والثاني يمثله علماء اللغة والقراء الذين سلكوا مساراً تطورياً بدأ بـــ "النقط الملون" وانتهى بـــ "الرسم الرمزي".

أولاً: منهج ابن مجاهد في ضبط الهمزة: لم يخصص ابن مجاهد رمزاً مستقلاً وشكلاً ثابتاً لكل نوع من أنواع الهمز، بل ارتكز نظامه على دلالة الموقع؛ حيث

(1) ينظر: الدرة الجلية (ص: 16).

(2) ينظر: المحكم (241)، أصول الضبط (129)، العقد النضيد (2/ 712)، حُلَّة الأعيان لوحة (1/ 108)، الطراز (155).

(3) ينظر: السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل (ص: 48).

(4) ينظر: المحكم (ص: 278-279)، أصول الضبط (128)، شرح ضبط الخراز، لوحة (7/ ب)، حُلَّة الأعيان: لوحة (132/ أ).

كانت النقطة تُوضع على يسار الألف للإشارة إلى الهمز الممدود، وعلى يمينها للدلالة على المقصور.

كما كان يضيف نقطة أخرى لتمييز الحركات أو التنوين، مما يعني أن فهم العلامة لديه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق المكاني والظاهرة المحيطة بها.

مميزات هذا المنهج: يتسم بالدقة المتناهية في التمييز بين أنواع الهمز (الممدود والمقصور) بأقل قدر من الرموز، مما يحافظ على بساطة الرسم وصورته الخطية دون إثقال النص بعلامات كثيرة.

عيوب هذا المنهج: يُعاب عليه أنه جعل فهم الضبط رهناً بمعرفة القارئ المسبقة واصطلاحاته الخاصة؛ فالعلامة الواحدة (النقطة) يتغير معناها بتغير مكانها، وهو ما قد يؤدي إلى اللبس لدى غير المتبحرين في نظامه.

ثانياً: منهج علماء اللغة: مرّ ضبط الهمزة عند علماء اللغة بمراحل بدأت بالخلاء التام، ثم اجتهدوا في وضع علامات تفرق بين أنواع النطق، فاستخدموا في مرحلة النقط المدوّر الألوان؛ فجعلوا "النقطة الصفراء" للهمزة المحققة، و"الحمراء" للمسهلة، وكان حجم نقطة الهمزة عندهم أكبر من نقط الإعجام لكونها تقوم مقام الحرف نفسه، ثم جاء الخليل بن أحمد بمرحلة النقط المطوّل، مستبدلاً النقطة الصفراء برأس "عين" صغيرة (ء)؛ لقرب مخرج الهمزة من العين وصفاتها.

مميزات هذا المنهج: يتميز بوضوح الدلالة واستقلال الرمز، خاصة بعد ابتكار الخليل لصورة "رأس العين"، مما أخرج الهمزة من حيز "العلامة التابعة" كالحركات إلى حيز "الحرف المستقل".

كما أن استخدام الألوان قديماً وفّر تمييزاً بصرياً فورياً بين التحقيق والتسهيل.

عيوب هذا المنهج: في مراحله الأولى (النقط المدوّر)، كانت الهمزة تُشبه نقط الحركات مما قد يسبب تداخلاً بصرياً، رغم محاولتهم تكبير حجمها لتمييزها.

كما أن الاعتماد على الألوان كان يتطلب دقة في توفير الأحبار وتعددها في النسخ.

الفرق الجوهري بين المنهجين: يكمن الفرق الأساسي في أن ابن مجاهد اعتمد "فلسفة الموضع"، فالعلامة عنده صامتة لا تتحدث إلا بمكانها من الألف.

أما علماء اللغة، فقد اعتمدوا "فلسفة الهيئة واللون"، حيث تميزت الهمزة بلون خاص (أصفر أو أحمر) ثم بشكل خاص (رأس العين)، مما جعل العلامة دالة بذاتها على طبيعة النطق (تحقيقاً أو تسهيلاً) بغض النظر عن موقعها المكاني.

وفي حين ربط علماء اللغة وضع الهمزة باختبار "العين" (مثل سوع وشاطع) للتناسب الصوتي، ظل نظام ابن مجاهد يدور في فلك التوزيع الفراغي للنقطة حول الألف.

المطلب الثالث: ضبط التشديد والتخفيف

أولا: منهج ابن مجاهد في ضبط التشديد والتخفيف:

قال ابن مجاهد: «التشديد في الموضع الذي يجوز أن يكون مخففا، والتخفيف في الموضع الذي يجوز أن يكون مشددا، كقوله: وقاتلوا وقتلوا ، إذا لم تشدد التاء ضممت القاف ولم تزد عليها شيئا واذا قرأت قتلوا تقتيلا ضمت القاف بنقطة وطرحت تحت التاء نقطة فكان خلوها من النقطة دليلا على أنها مخففة

وكان طرحك لها دليلا على تشديدها[1]»

يعتمد ابن مجاهد في ضبط التشديد على أسلوب بسيط يقوم على وجود العلامة أو غيابها، حيث يدل وجود النقطة على التشديد، وغيابها على التخفيف، وهذا يعني أن التخفيف هو الأصل، وأن التشديد يُفهم بإضافة علامة، وهذا الأسلوب يعكس: بساطة النظام ، واعتماده على المقارنة بين حالتين

لكنه في الوقت نفسه يتطلب من القارئ أن يكون على دراية بالأصل، حتى يفهم الفرق.

ثانيا: منهج علماء اللغة في ضبط التشديد والتخفيف:

التشديد علامة الإدغام[2]، وللتشديد عند علماء الضبط المتقدمين علامتان[3]:

الأولى: رأس شين من غير نقاط هكذا: (س)، فوق الحرف، وهي التي اخترعها الخليل وذكرها سيبويه[4]، واختارها أبو داود سليمان بن نجاح إذا كان المصحف يضبط بالشكل الذي اخترعه الخليل، يعني بالحركات المأخوذة من حروف المد[5].

الثانية: دال فوق الحرف إذا كان مفتوحاً، وتحته إذا كان مكسوراً، وأمامه إذا كان مضموماً، وبعضهم يجعل معها علامات الحركات، وهو مذهب أهل المدينة، وتابعهم عليه أهل الأندلس[6]، ووصف ابن وثيق هذه العلامة بأنها مثل قلامة الظفر[7].

واشتهرت العلامة الأولى عند المشارقة في المصاحف وغيرها[8]، ونص الداني وتلميذه أبو داود على أن رأس الشين تكون فوق الحرف، فإن كان الحرف مفتوحاً جعلت علامة الفتحة فوق الشدة، وإن كان مضموماً جعلتها أمامه، وإن كان الحرف مكسوراً جعلت الشدة فوق الحرف وعلامة الكسرة تحت الحرف[9].

وذكر القلقشندي (ت821هـ) أن بعضهم جعل الكسرة أسفل الشدة فوق الحرف[10]، وقال نصر الهوريني: "إذا كان الحرف المشدد مكسوراً فلك في وضع الخفضة تحت الشدة طريقان: إما أن تضعها تحت الحرف، وهو أحسن...، وإما أن تضعها فوق الحرف وتحت الشدة، وهذه الطريقة الثانية للمشارقة فقط في المكسور، وهي طريقة المغاربة في المفتوح والمضموم يجعلون الفتحة والضمة فوق الحرف وتحت الشدة، فيكون شكل المفتوح عندهم على صورة شكل المكسور عندنا على الطريقة الثانية، فتنبه لهذا..."[11].

وعند المقارنة نجد أن مسألة ضبط التشديد والتخفيف تعتبر من الركائز الأساسية في علوم الضبط واللغة، وقد تباينت المسالك العلمية في

(1) ينظر: المحكم (ص:220)

(2) ينظر: العين (1/ 29).

(3) ينظر: المحكم الداني: (ص:49)، والمقنع (ص:313)، كتاب أصول الضبط (ص:50) ، الطراز (ص:98).

(4) ينظر: الكتاب (4/ 169)، المحكم (ص:6).

(5) ينظر: أصول الضبط (ص:55.)

(6) ينظر: المحكم (ص50).

(7) ينظر: الجامع (ص:172).

(8) ينظر: جميلة أرباب المراصد (ص:758)، صبح الأعشى (3/ 166).

(9) ينظر: المحكم (ص:49)، أصول الضبط (ص:50).

(10) ينظر: صبح الأعشى (3/ 166).

(11) ينظر: المطالع النصرية (ص:208).

معالجتها بين منهج ابن مجاهد وبين ما استقر عليه العمل عند علماء اللغة وعلماء الضبط المتقدمين، ولكل منهما فلسفته الخاصة التي تنعكس على دقة الأداء القرآني واللغوي.

أولاً: منهج ابن مجاهد في ضبط التشديد والتخفيف:

اعتمد ابن مجاهد مقاربة تقوم على "المقابلة" و"العدم والوجود"؛ حيث اتخذ من النقطة علامة فارقة للتمييز بين الحالتين، ففي مذهبه، يعدّ التخفيف هو الأصل الذي لا يحتاج إلى علامة (عراء الحرف من النقط)، بينما يعتبر التشديد فرعاً يُستدل عليه بوجود النقطة.

مميزات هذا المنهج:

البساطة المتناهية: حيث يوفر نظاماً مختصراً يعتمد على علامة واحدة فقط (النقطة).

الوضوح الثنائي: يسهل على القارئ المقارنة السريعة بين حالتي الحرف (مشدد أو مخفف) بناءً على وجود العلامة من عدمه.

عيوب هذا المنهج:

الارتهان بالمعرفة المسبقة: يتطلب هذا النظام من القارئ أن يكون على دراية كافية بأصل الحرف وبنيته اللغوية ليفهم الفرق بين العراء والإعجام.

القصور الوصفي: لا تقدم النقطة تفصيلاً لنوع الحركة المصاحبة للتشديد، بل تكتفي بالإشارة إلى صفة التشديد فقط.

ثانياً: منهج علماء اللغة في ضبط التشديد:

اتسع منهج علماء اللغة ليصبح أكثر تفصيلاً، حيث اعتبروا التشديد علامة على الإدغام، ووضعوا له رموزاً مستمدة من صور الحروف، وانقسموا في ذلك إلى مدرستين رئيستين:

- مدرسة الخليل وسيبويه (رأس الشين): اعتمدت وضع رأس شين مهملة (س) فوق الحرف، وهي العلامة التي شاعت عند المشارقة، واختارها أبو داود سليمان بن نجاح للمصاحف التي تُضبط بشكل الخليل.
- مدرسة أهل المدينة والأندلس (علامة الدال): استخدموا دالاً توضع فوق الحرف المفتوح، وتحته للمكسور، وأمامه للمضموم، ووصفها ابن وثيق بأنها تشبه "قلامة الظفر".

مميزات هذا المنهج:

الدقة التصويرية: العلامات (الشين أو الدال) مشتقة من مصطلحات لغوية (مثل "شد")، مما يربط الرمز بالمعنى.

التكامل مع الحركات: يوفر هذا النظام مرونة في تحديد موقع الحركة بالنسبة للشدة؛ فسواء وضعت الكسرة تحت الحرف (وهو الأحسن) أو تحت الشدة فوق الحرف، فإن النظام يظل معبراً عن الحالة الصوتية بدقة.

التنوع المذهبي: سمح بوجود طرق متعددة تراعي التوزيع الجغرافي (مشارقة ومغاربة)، مما أثرى علم الضبط.

عيوب هذا المنهج:

التعقيد النسبي: مقارنة بمنهج ابن مجاهد، يتطلب هذا النظام مهارة في وضع العلامات في أماكنها الدقيقة (فوق، تحت، أمام) لضمان عدم اللبس.

الاختلاف في الاصطلاح: تعدد الآراء في وضع الحركات مع الشدة (مثل وضع الفتحة والضمة تحت الشدة عند المغاربة) قد يؤدي إلى ارتباك القارئ غير المطلع على هذه الاصطلاحات.

الفرق الجوهري بين المنهجين:

يكمن الفرق الرئيس في أن منهج ابن مجاهد هو منهج إشاري يعتمد على التمييز بالعدم والوجود (النقطة)، بينما منهج علماء اللغة هو منهج رمزي وصفي يعتمد على استعارة أجزاء من الحروف (الشين أو الدال) لتمثيل الظاهرة الصوتية،كما أن علماء اللغة ربطوا علامة التشديد بموقع الحركة إعراباً وبناءً، في حين ركز ابن مجاهد على ذات التشديد كصفة مقابلة للتخفيف.

المطلب الرابع: تمثيل المد والتنوين وتكثيف الدلالة

أولا: منهج ابن مجاهد في تمثيل المد والتنوين وتكثيف الدلالة:

يتعامل ابن مجاهد مع المد والتنوين ضمن نظام النقط نفسه، دون تخصيص علامة مستقلة لكل منهما، بل قد تستخدم النقطة الواحدة للدلالة على أكثر من شيء، مثل الهمز والتنوين أو الإعراب.

وهذا يدل على أن النظام عنده يقوم على: تكثيف الدلالة داخل العلامة الواحدة ، تقليل عدد العلامات؛ غير أن هذا التكثيف قد يؤدي إلى شيء من الغموض، لأن القارئ يحتاج إلى التمييز بين الوظائف المختلفة للعلامة.

ثانيا: منهج علماء اللغة في تمثيل المد والتنوين وتكثيف الدلالة:

نقل أبو جعفر النحاس وأبو عمرو الداني عن المبرد أنه قال: " الشَّكْلُ الذي في الكتب من عمل الخليل، وهو مأخوذ من صور الحروف، فالضمة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف، لئلا تلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياء تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف"[1]، ولا يخفى ارتباط صور الحركات الثلاث بصورة حروف المد الثلاثة، إلا الكسرة، فإنها إن كانت في الأصل على صورة الياء المردودة فإنها قد تخلصت من رأس الياء على ما يبدو[2].

وذهب ابن دُرُسْتَوَيْهِ (ت٣٤٧هـ) إلى أن صور الحركات الثلاث والسكون مشتقة من حروف أسمائها، وذلك حين قال: " فأما الشكل الذي هو صور للحركات والسكون فأربعة أشياء: الفتحة، والضمة، والكسرة، والوقفة، وهي رقوم مشتقة من حروف أسمائها، فرقم الحركات الثلاث راء غير محققة في الوجوه الثلاثة، وهي مأخوذة من راء الحركة، وقد زيدت على رقم الضمة علامة تفرق بينها وبين غيرها مأخوذة من الواو لاشتراك الضمة والواو في اللفظ والمخرج ..." [3].

ويبدو رأي ابن درستويه هذا غريباً، ومخالفاً لرأي جمهور علماء الضبط الذين يذهبون إلى أن الخليل

(1) ينظر: صناعة الكِتَّاب (ص: ١٥٤) ، والمحكم (ص: 7).

(2) ينظر: وَصَفَ الداني الكسرة في موضع آخر من المحكم (ص:٤٥) بأنها (ياء مردودة صغرى)، ووصف ابن وثيق الكسرة بأنها جرة تحت الحرف (الجامع ص:١٧٣)، وقال الجعبري في جميلة أرباب المراصد (ص:٧٥٧) " ومذهب الخليل: علامة الضمة واو صغيرة ملائمة أمامه، والفتحة ألف صغرى مبطوحة فوقه، والكسرة مثلها تحته".

(3) ينظر: الكتاب (ص: ٩٨).

أخذ شكل الحركات من صور حروف المد، وتكاد الحركات الثلاث تأخذ شكلاً واحداً في المصاحف منذ أن حلت محل نُقاط الإعراب، ولا يزال ذلك الشكل هو المستعمل في ضبط الكتابة العربية في المصاحف وغيرها، وقد يلحظ المتتبع لبعض المصاحف المخطوطة وجود استثناءات لكنها لا تمثل الشكل السائد لعلامات الحركات.

علامة التنوين:

وتظهر علامة التنوين في المصاحف القديمة المضبوطة بالشكل المستطيل على شكل حركتين متراكبتين في الغالب، ومتتابعتين أحياناً، بغض النظر عن الحرف الواقع بعد التنوين، بينما هي في المصاحف الحديثة تجري على نسق موحد، فتكون متراكبة إذا وقع بعدها أحد حروف الحلق الستة (ء هـ ع ح غ خ)، ومتتابعة في ما عدا ذلك.

ونصَّ علماء الضبط على أن علامتي التنوين، سواء كانتا نقطتين أو حركتين، تُرسمان متراكبتين قبل حروف الحلق الستة (ء هـ ع ح غ خ)، ومتتابعتين قبل بقية الحروف [1]، لكن كُتَّاب المصاحف القديمة والمتأخرة لم يلتزموا بهذه القاعدة بشكل واضح، كما يظهر في الصفحات التي نقلتها منها، وغَلَبَ عليهم رَسْمُ التنوين متراكباً، بينما التزم خطاطو المصاحف الحديثة بهذه القاعدة، كما يبدو ذلك في المصحف الأميري ومصحف المدينة النبوية وغيرهما.

ولا شك في أن القصد من رسم نقطتي التنوين متراكبتين حيناً ومتتابعتين حيناً الدلالة على حكم التنوين من حيث الإظهار والإخفاء والإدغام والقلب [2]، وإذا كان كثير من كُتَّاب المصاحف القديمة لم يلتزموا بتلك القاعدة فإن محمد بن إسماعيل المقرئ الحلبي لجأ إلى طريقة أخرى لبيان أحكام النون الساكنة والتنوين في المصحف الذي كتبه سنة ٧٩٠هـ، وذلك باستعمال رمز لكل حكم يضعه فوق التنوين أو النون الساكنة، كما يبدو في هذه المقاطع من المصحف: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٠١]، و ﴿ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا ﴾ [الكهف: ١٠].

ولا يخفى أن ظ = الإظهار، وغ = الإدغام بغنة، وبغ = الإدغام بغير غنة، وخ = الإخفاء.

لكن هذه الطريقة لم تشتهر لما فيها من تكثير الرموز، من غير ضرورة كبيرة.

علامة المد:

إذا وقع بعد أحد حروف المد الثلاثة الواو والياء والألف همزة أو حرف ساكن مخفف أو مشدد فإن أهل الضبط يضعون فوق حروف المد مَطَّةً حمراء دلالة على زيادة تمكينهن، وذلك في نحو ﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]، و ﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥]، و﴿ٱلسُّوٓءَ﴾ [النساء: ١٧]، و ﴿ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٧].

ووصف ابن وثيق علامة المد بقوله: " واعلم أن صورة المد تُجْعَلُ بالحمرة كالميم الصغرى ممدودة، في آخرها دال صغرى هكذا (م د) ... "[3]، وقد يكون هذا

(1) ينظر: المحكم (ص ٦٨-٦٩)، والمقنع (ص: ٣٠٩-٣١٠) ، أصول الضبط (ص: ١٠-١٤) ، الطراز (ص: ٤٨).

(2) ينظر: المحكم (ص: ٦٩ و ٧١-٧٢)، والمقنع (ص: ٣١٠).

(3) ينظر: الجامع (ص: ١٧٠).

هو أصـــل علامة المد، لكن لم تُعَدَّ الميم والدال متميزتين في هذه العلامة، ومن ثم وصـفها الشـيخ علي محمد الضباع بأنها جرة بآخرها ارتفاع قليل[1].

وعند المقارنة، نجد أن الموازنة بين مذهب الإمام ابن مجاهد ومذاهب علماء اللغة (وعلى رأســهم الخليل بن أحمد الفراهيدي) في تمثيل ظاهرتي المد والتنوين مدخلاً جوهرياً لفهم تطور "علم الضبط" المصحفي؛ حيث انتقل هذا العلم من مرحلة "الإشـارة الرمزية" إلى مرحلة "البيان التصـويري". ويمكن رصـد الفوارق بين المنهجين من خلال المادة العلمية المتاحة على النحو الآتي:

أولاً: منهج ابن مجاهد:

يقوم مذهب ابن مجاهد على رؤية تختزل العلامات الإشـارية في النص، مفضـلةً الاعتماد على "النقطة" كأداة تعبيرية مرنة.

آلية تمثيل المد والتنوين: لم يخصـص ابن مجاهد علامات مستقلة ومتميزة لكل ظاهرة، بل جعل المد والتنوين جزءاً من نظام "النقط" العام.

ففي هذا المنهج، قد تُستخدم النقطة الواحدة للدلالة على أكثر من وظيفة، مثل الجمع بين دلالة الهمز والتنوين، أو التنوين والإعراب، في علامة بصـرية واحدة.

المميزات:

الاقتصـاد الكتابي: تقليل عدد العلامات فوق الكلمة مما يحافظ على نظافة النص وبساطته.

الوحدة النظامية: صـهر جميع الأحكام الصـوتية في قالب "النقط"، مما يجعل الرسـم متسـقاً مع النمط القديم للضبط.

العيوب:

الغموض الدلالي: يؤدي حشـد وظائف متعددة في نقطة واحدة إلى نوع من الإبهام، مما يفرض على القارئ ضـرورة التمييز الذهني بين الوظائف المختلفة للعلامة الواحدة بناءً على موضعها أو السياق.

صـعوبة التلقي: يتطلب هذا النظام قارئاً متمرسـاً يدرك مواضـع المد والتنوين سـلفاً، لعدم وجود "تمايز صوري" بينهما وبين الحركات الأخرى.

ثانياً: منهج علماء اللغة:

انتهج علماء اللغة، متأثرين بمدرسـة الخليل بن أحمد، طريقاً يقوم على "توليد" العلامات من صور الحروف لرفع اللبس وتوضيح الأداء الصوتي بدقة.

آلية تمثيل التنوين: ذهب علماء اللغة إلى رسـم التنوين على شكل "حركتين" بدلاً من النقاط.

وطوّروا هـذا النظـام ليعكس الأحكـام التجويـديـة؛ فجعلوا العلامتين "متراكبتين" (فوق بعضهما) للدلالة على الإظهـار عنـد حروف الحلق، و"متتـابعتين" (بينهما مسـافة) للدلالة على الإخفاء أو الإدغام أو القلب.

آلية تمثيل المد: اعتمدوا وضـع "مَطَّة حمراء" فوق حرف المـد (الألف، الواو، اليـاء) إذا تلاه همز أو سـكون، وذلـك دلالـة على "زيادة التمكين" في النطق، ووُصـف أصـل هذه العلامة عند ابن وثيق بأنها مشتقة من كلمتي "ميم ودال" صغريين مدمجتين

(1) ينظر: سمير الطالبين (٢/ ٥٧٤).

(م د) لترمز لعملية "المد".

المميزات:

الدقة الأدائية: وفر هذا النظام بياناً جلياً لأحكام التجويد (إظهار، إدغام، مد)، مما أزال اللبس تماماً عن القارئ.

الارتباط اللساني: العلامات هنا مشتقة من أصول صوتية أو حرفية (كاشتقاق الحركات من حروف المد، وعلامة المد من اسمها)، مما يمنح الضبط منطقاً علمياً.

العيوب:

تكثير الرموز: أدى هذا التوجه أحياناً إلى ازدحام النص بالعلامات؛ وهو ما ظهر جلياً في محاولات بعض المتأخرين (مثل محمد بن إسماعيل المقرئ) الذين وضعوا رموزاً حرفية لكل حكم (مثل: ظ للإظهار، غ للإدغام بغنة)، مما اعتُبر تكثيراً للرموز من غير ضرورة ملحة.

التعقيد البصري: قد يجد المبتدئ صعوبة في ملاحقة الفوارق الدقيقة بين التراكب والتتابع في التنوين أو تتبع علامات المد المتعددة.

خلاصة الفرق:

إن الفرق الجوهري يكمن في "الفلسفة الإجرائية"؛ فبينما سعى ابن مجاهد إلى التقليل عبر جعل النقطة علامة "متعددة المهام"، بينما سعى علماء اللغة إلى التخصيص عبر منح كل حكم صوتاً وشكلاً مستقلاً مشتقاً من الحروف.

وهذا التمايز هو الذي أدى في نهاية المطاف إلى استقرار العمل في المصاحف الحديثة (كالمصحف الأميري ومصحف المدينة) على منهج علماء اللغة لما يوفره من انضباط صوتي فائق.

الخاتمة

وفيها النتائج والتوصيات.

بعد الاستقصاء والتحليل لنصوص الإمام ابن مجاهد، وموازنتها بآراء علماء اللغة، والضبط، يمكن إجمال أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

1. إن الضبط عند ابن مجاهد ليس مجرد تحسين شكلي، بل هو مكون دلالي وتفسيري لازم لسلامة الفهم، حيث يؤدي في النص المكتوب دوراً مماثلاً لدور الإعراب في الكلام المنطوق.
2. تقوم فلسفة الضبط عنده على الاقتصاد الإجرائي؛ إذ يرى أن الإفراط في العلامات يؤدي إلى "إظلام" الكتاب، ومن ثمَّ فإن العلامة توضع فقط حيث يقع اللبس، معتمداً على التكامل الدلالي بين أجزاء الكلمة.
3. يعتمد نظام ابن مجاهد على "فلسفة الموضع"؛ فالعلامة الواحدة (النقطة) قد تتعدد دلالاتها (همز، مد، تنوين، إعراب) بناءً على موقعها المكاني من الحرف، مما يجعل النظام نظاماً إشارياً مكثفاً.
4. كشفت المقارنة أن نظام ابن مجاهد نظام "اصطلاحي نخبي" يشترط في القارئ معرفة مسبقة بأصول النقط، بخلاف منهج الخليل بن أحمد الذي اتجه نحو "البيان التصويري" واستقلال الرموز، وهو ما جعل الأخير أكثر شيوعاً في المصاحف المتأخرة.
5. يتجلى مبدأ "الدلالة بالعدم" عند ابن

مجاهد بوضوح في ضبط التشديد والتخفيف؛ حيث يُفهم التخفيف من خلو الحرف من العلامة، مما يعكس بساطة النظام واعتماده على المقارنة النسبية

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة إعادة قراءة كتب التراث في علم الضبط بمنظور تحليلي فلسفي، وعدم الاكتفاء بالعرض الوصفي للتطور التاريخي للعلامات.
2. توجيه الباحثين نحو دراسة "فلسفة الضبط" عند أعلام آخرين (كأبي عمرو الداني وأبي داود سليمان بن نجاح) لإبراز التعددية المنهجية في التعامل مع النص القرآني.
3. الاستفادة من مبدأ "الاقتصاد في الضبط" عند ابن مجاهد في تطوير واجهات القراءة الرقمية للمصحف الشريف، بما يوازن بين الوضوح الدلالي وجمالية الرسم.
4. إدراج المباحث المتعلقة بـ "أصول النقط" وفلسفتها ضمن المناهج الدراسية في كليات القرآن الكريم، لربط الجانب التطبيقي بالأصول النظرية التي حكمت تدوين النص القرآني.

المصادر والمراجع

1. **أصول الضبط وكيفيته على وجه الاختصار**، للإمام الخراز (إبراهيم بن أحمد الأموي الشريشي)، تحقيق د. أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1421هـ.
2. **أصول الضبط**، لأبي داود سليمان بن نجاح، تحقيق د. أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1427هـ.
3. **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2004م.
4. **أهمية علم الأصوات اللغوية في دراسة علم التجويد**، لغانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.
5. **تاج العروس من جواهر القاموس**، لمرتضى الزبيدي، دار الهداية.
6. **تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)**، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1987م.
7. **تاريخ الأدب العربي**، لأحمد حسن الزيات، دار النهضة، مصر (هذه المعلومة من خارج المصادر وتعتبر الأكثر شيوعاً لهذا العنوان المذكور في المصادر.
8. **تحصيل الهمزتين**، لابن الطحان (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد السماتي)، تحقيق د. محمد يعقوب تركستاني، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1992م.
9. **تهذيب اللغة**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
10. **توحيد الرسم والضبط في طباعة المصاحف**، لغانم قدوري الحمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1424هـ.

11. **الجامع في القراءات العشر**، لابن الفحام الصقلي، تحقيق د. زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.

12. **جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد**، لإبراهيم بن عمر الجعبري، تحقيق د. محمد خليل الزروق، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1430هـ.

13. **الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات**، لعبد البديع النيرباني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، الطبعة الأولى، 2006م.

14. **حلة الأعيان في شرح مورد الظمآن**، لأبي الحسن علي بن محمد الرجراجي، تحقيق د. محمد آيت سعيد، مكتبة الإمام مالك، دبي، الطبعة الأولى، 2006م.

15. **الدرة الجلية في شرح الضبط وتكميل عطية**، لإبراهيم المارغني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

16. **دليل الحيران على مورد الظمآن**، لإبراهيم بن أحمد المارغني، المكتبة الثقافية، بيروت.

17. **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، الطبعة الثالثة، 1417هـ.

18. **السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل**، لأحمد محمد أبو زيت حار، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

19. **سر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح عثمان بن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.

20. **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين**، لعلي محمد الضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

21. **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، لأحمد بن علي القلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت

22. **صناعة الكتاب**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. بدر بن ناصر الجبر، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 1425هـ.

23. **طبقات النحويين واللغويين**، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

24. **الطراز في شرح ضبط الخراز**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله التنسي، تحقيق د. أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1420هـ.

25. **العقد النضيد في شرح القصيد**، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د. أيمن رشدي سويد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ.

26. **علم الكتابة العربية**، لغانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م.

27. **غاية النهاية في طبقات القراء**، لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، دار الكتب العلمية،

بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1402هـ – 1982م.

28. **القاموس المحيط**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، 2005م.

29. **كتاب العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال

30. **كتاب المصاحف**، لابن أبي داود السجستاني، تحقيق د. محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية، 1423هـ – 2002م.

31. **الكتاب**، لسيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ – 1988م

32. **لسان العرب**، لابن منظور (محمد بن مكرم بن علي)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ.

33. **المحكم في نقط المصاحف**، لأبي عمرو الداني، تحقيق د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1407هـ – 1986م.

34. **مختصر التبيين لهجاء التنزيل**، لأبي داود سليمان بن نجاح، تحقيق د. أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1423هـ.

35. **المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية**، لنصر الهوريني، تحقيق د. طه سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

36. **معجم مقاييس اللغة**، لأحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ – 1979م.

37. **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ – 1997م.

38. **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**، لأبي عمرو الداني، تحقيق د. نورة بنت عبد الله الحميد، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى، 1431هـ

39. **الهمز وأخواتها بين القراء واللغويين**، لصالح الجميلي، دار عمار، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2003م.